

نتائج التحقيق تكشف عن تفصيلات جديدة وخطيرة

الأهرام : 1971/5/23

بقلم : الأهرام

ثلاث خطط لتحريك المظاهرات وإثارة الجماهير بالإذاعة وتعطيل
المواصلات

" سلاح الأشرطة" الذى كانوا يستخدمونه للإرهاب يكشف للنيابة عن أدق أسرار التآمر

تحقيقات فى الإذاعة تضع يدها على الوثائق الكاملة لتغيير البرامج تنفيذًا لخطة التآمر

مندوب "الأهرام" أن ما توصلت إليه التحقيقات حتى الآن يؤكد أن الصورة
الكاملة التى أريد بها أحداث انهيار دستورى فى البلاد كانت تعتمد على ثلاث خطط
محددة تنتهى بأحداث فوضى تفتح الباب لأية مفاجآت.

ولقد وضح أن الترتيبات التى كان يعتمد عليها الذين أرادوا أحداث الانهيار
الدستورى والتى كان مقررا لها أن تبدأ عقب إذاعة الاستقالات الجماعية مساء يوم
الخميس 13 مايو تشمل دفع المظاهرات وشل حركة المواصلات داخل العاصمة ثم
خروج جميع أفراد الجهاز السرى للاتحاد الإشتراكي للمطالبة بإعادة المستقلين
ومهاجمة سياسة الرئيس أنور السادات بحيث يضطر إلى الرضوخ وإعادة المستقلين
و"إعطائهم السلطة لإظهارهم بمظهر العائدين بواسطة الشعب، أو يضطر إلى ترك
منصبه. وكانت الخطط - على الأقل كما يتصور الذين وضعوها - قد أحكم تدبيرها
بحيث تكمل بعضها..

وتم بالفعل إعداد خطة لوقف المواصلات .. وصدر الأمر فعلا من قيادة التنظيم الخاص إلى بعض مسئولى الحركة للعمل على وقف حركة الأوتوبيس والمترو والترام

وتمت خطة تغيير برامج الإذاعة والتليفزيون، وصدر الأمر فعلا من محمد عروق مدير إذاعة صوت العرب بتغيير برامج الإذاعة، وتم تغييرها فعلاً.

ثم خطة المظاهرات والمنشورات المعادية، وكان يشرف عليها ويحركها الجهاز الخاص وعلى رأسه فريد عبد الكريم أمين الإتحاد الإشتراكى بالجيزة والذي ثبت من التحقيق أنه رجل على صبرى الأول.

وكانت بداية ضبط المؤامرة عندما تم القبض على البعض فى حالة تلبس وهم يرددون داخل المساجد شعارات مطبوعة ضد رئيس الجمهورية .. وقد تم ضبط هؤلاء فى مساجد الكخيا وجركس بعابدين والمنشاوى فى الساحل.

وبتساعد التحقيق مع هؤلاء، تم التوصل إلى محرضيهم والمخططين لهذه المظاهرات، وأتضح أن من بينهم محمد عبد المنعم عضو مجلس الأمة عن عابدين والدكتور متولى النمرسى عضو مجلس الأمة عن الساحل وهما عضوان بالجهاز السرى فى نفس الوقت .. وقد اعترفا فى التحقيق بتوزيع أفراد الجهاز على المساجد ساعة صلاة الجمعة يقصد القيام بالمظاهرات .. وقد تم ضبط الأوراق التى تثبت التدبير لهذه العملية.

كما تبين أن هناك تنسيقاً ما بين الدكتور النمرسى أمين الإتحاد الإشتراكى بالساحل ومحمد عبد المنعم أمين عابدين، وبين نبيل عبد المنعم وفاروق متولى عضوى الجهاز بالدرب الأحمر .. وثبت أنه قد تم لقاء بينهم فعلاً لتنسيق مظاهرات يوم الجمعة .. كما ثبت أنهم جميعهم أعضاء فى الجهاز السرى .. ومن المفارقات الغريبة التى تكشف عنها التحقيق أن الرجل الثانى له فى المسئولية عن شمال القاهرة هو منصور عبد المنعم عضو مجلس الأمة. أنه عندما استجوبه المحقق، كان يردد دائماً عبارة

"أعذرني لأنى جاهل" بالرغم من أنه مسئول التثقيف فى الإتحاد الإشتراكي بالمنطقة، ثم أتضح أنه أمرى ثم قاموا بتصعيده فى المناصب المختلفة إلى عضوية مجلس الأمة.

لا يزال أحمد ماهر رفعت وعدى وأحمد جمال الدين وكلاء النيابة يواصلون تحقيقاتهم فى عملية إثارة والاضطراب فى البلاد.

تأكد أن شعراوى جمعة قد تقابل وزير الحربية محمد فوزى ابتداء من مساء يوم الخميس 13 مايو وظل قائماً فى منزل شعراوى جمعة وزير الحربية إلى مكتبه.

أمر بحرق التقارير :

أصدر شعراوى جمعة أمره لمدير المخابرات العامة بحرق كافة تقارير تسجيلات المكالمات التليفونية الموجودة بإدارة النيابة العامة والتي تتضمن الأحاديث التى تبين فيها خطوط هذا التنظيم .. وقد المباحث هذا الأمر فوراً فى القرن بإدارة المباحث العامة، كما أصدر غرفة التسجيلات لإعدام ما لديها من لم ترد للإدارة بعد ومسح إلا أنه أمكن ضبط الأشرطة قبل إعدامها. وهذه الأشرطة وعددها كانت خاصة بأحاديث بين أفراد السرى بالإتحاد الإشتراكي متضمنة التى تدور بينهم لوضع خطة والمنشورات. وأيضاً ترتيب فى اجتماع اللجنة المركزية عند قرار إعلان اتحاد الجمهوريات .

وقد أمكن ضبط بعض الأشرطة التى لم يكن قد تم حرقها وهى عبارة عن تسجيلات لآلاف من المواطنين كما تم وضع اليد على دفتر متضمن لأسماء من صدر الأمر بمراقبة تليفوناتهم منذ سنة 1970 .

الغرفة السرية:

وقد عاينت النيابة غرفة التسجيلات، وأتضح أنها غرفة سرية بمبنى إدارة هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية وغير مسموح لأى موظف من موظفى الهيئة بدخولها ولا يتردد عليها سوى ضباط إدارة المباحث العامة الذين يتولون المراقبة ومركب بها

12. دائرة بحيث يمكن مراقبة مئات التليفونات فى نفس الوقت، ويستعان ببعض الفنيين لتوصيل أرقام التليفونات باللوحة وهؤلاء الموظفون لا يتم التعامل إلا عن طريقهم فقط. وعندما سئل مدير المباحث العامة فى واقعة حرق الشرائط، قال أنه تلقى الأمر من شعراوى جمعة وزير الداخلية السابق بحرقها جميعها ثم أعطى من تلقاء نفسه أمراً بحرق التسجيلات الموجودة بغرفة التسجيل. وقال أنه فى رأيه أن هذه الشرائط ملك لوزير الداخلية وليست ملكاً للدولة. ولكن شعراوى جمعة أنكر فى التحقيق أنه أصدر أمره بحرق كافة شرائط التسجيلات ولكنه قرر أنه أعطى فعلاً أمراً لمدير المباحث فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر بحرق شريط معين يتضمن فضائح نسائية لأحد رجال التنظيم السرى بالإتحاد الإشتراكى حرصاً على سمعته، ولأن هذا الشخص تجاوب معه فى الفترة الأخيرة .. وقد تم ضبط هذا الشريط.

مشروع لتوسيع المراقبة:

وقد أتضح أنه كان هناك مشروع قد تم إعداده للتوسع فى عملية المراقبة وطلب اعتماد لهذا التوسع مقداره 36 ألف جنيه ولا يزال عبد المعطى عبد الرحيم رئيس النيابة وصهيب حافظ وكيل النيابة يواصلان تحقيقاتها فى واقعة الشرائط ويشرفان على تفرغها.

ولا يزال التحقيق مع أعضاء الجهاز الخاص مستمراً ويقوم به صلاح نصار رئيس النيابة وصفوت عباس وكيل النيابة .

وقد أقتضى أشرف النائب العام بنفسه على التحقيقات إلى أن ينتقل بصفة دائمة مع الأمين العامين محمد حلمى العزاوى وشفيق يوسف محمد إلى مقر التحقيق بوزارة الداخلية.

